تداعيّات أزمة اللاجئين السّوريين على أمن الإتحاد الأوروبي " التّحدي والإستجابة "

The impact of the Syrian refugee crisis on European Union's security "Challenge and Response"

طالب الدكتوراه/ وليد يونسي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

Walidyounsi.sp@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/10 تاريخ القبول للنشر: 2018/12/08

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تسعى هذه الدراسة لعرض قضية اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوربي كتهديد جديد أفرزته أحداث ما عرف بالربيع العربي أو الحراك بعد 2010؛ الذي مس العديد من الدول العربية مثل تونس مصر وليبيا وسوريا هذه الأخيرة التي لا تزال تعيش مخاضا سياسيا وأمنيا لم تتضح معالمه بعد.

وفي ظل تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في سوريا وجد الآلاف من السوريين في الهجرة واللجوء إلى الضفة الشمالية من المتوسط ملاذا لهم وهروبا من ويلات الحرب المتعددة الأطراف، هذا ما عقد الأمر على الدول المستقبلة وشكل لها تحديات اقتصادية واجتماعية وقيمية كالخوف من اندثار الأنا الغربي الأوروبي المسيحي في مقابل التفتح الإسلامي وبذلك القضاء على الهوية الغربية أو انصهارها داخل معتقدات جديدة موالية للمعتقدات الإسلامية ما يولد عنه تطرف فكري يؤدي بدوره إلى تشكل العنف والإرهاب على حد تعبير "روبرت جرفيس، وهذا ما جعل الاتحاد الأوربي في مأزق أخلاقي كونه متناقض بين مبادئه وممارسته الفعلية، بحيث أن أزمة اللاجئين السوريين أحدثت اختباراً حقيقياً لثلاثية: الأمن، الهوية وحقوق الإنسان، إذ من جهة يتبنى المبادئ الطوباوية السامية لميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باريس وقمة هلسنكي المتمثلة في دعم حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن جهة أخرى يتعارض ويمنع تدفق العدد الهائل من اللاجئين السوريين إلى داخل أراضيه، وخلصت الدراسة إلى أن قضية اللاجئين كانت لها تداعيات عميقة على الاتحاد الأوربي سواء في ظل عباءة التكتل الإقليمي أو بالنسبة للدول بشكل فردي.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين؛ الاتحاد الأوروبي؛ الأمن المجتمعي؛ صعود أحزاب اليمين المتطرف؛ الإرهاب.

Abstract:

This study attempts to High light the Syrian refugee problem to EU countries a new threat has been created by the so-called Arab Spring events or the post-2010 movement; which has affected many Arab countries such as Tunisia, Egypt, Libya and Syria, the latter which is still living in political and security turmoil sun clear about its character is tics afterward.

Faced with the deteriorating security, political and economic situation in Syria, thousands of Syrians have found themselves in immigration and asylum on the northern side of the Mediterranean, and have escaped the plague of multiple war parties, this is what has kept them in the host countries and forms social and economic challenges such as the fear that the Western European Christian world will disappear in exchange for Islamic opening and, This leads to intellectual extremism, which in turn leads to the formation of violence and terrorism in accordance with the words of "Robert Jarvis", which has plunged the European Union into a moral dilemma. The cooler is contradictory between the principles and current practice, so the Syrian refugee crisis has caused a real peace test. Thirdly: security, identity and human rights, embracing on the one hand the utopian ideals of the Charter of the United Nations and the Paris Conference, and the Helsinki Summit on human rights, democracy and the achievement of international peace and security, on the other. It also contradicts and prevents the influx of large numbers of Syrian refugee sin to its territory. The study concluded that the refugee issue has profound implications for the European Union, whether under the mantle of the regional bloc or for individual countries.

key words: *Syrian refugees; far-right parties; EU; community security; terrorism.*

مقدّمة:

تعتبر قضية اللجوء والهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي، وتهدد الأمن العالمي خاصة بعد أحداث الحراك العربي التي عصفت بالشعوب ورمت بها في رحم الحروب والدمار، هذا ما جعل هذه الشعوب تلجا للهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية بالإضافة إلى طلب اللجوء وهذا ما شكل تهديدات على المستويين سواء بالنسبة للاجئين من حيث تعريض حياتهم للخطر والتحديات التي تواجههم في الدول المستقبلة وعلى الجهة الأخرى بالنسبة للدول المستقبلة على اعتبار أن التدفقات الواسعة لحركة اللاجئين تشكل خطرا على مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الهوياتي، وهذا ما ينسحب على اللاجئين السوريين بعد أحداث ومظاهرات 2011 التي حولت البلاد إلى مجالا خصبا للصراعات والتجاذبات الداخلية والإقليمية والدولية لأهداف وغايات جيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، وفي ظل حالة اللاأمن واللاإستقرار؛ وجد الشعب السوري في ركوب قوارب الموت وطلب اللجوء إلى الضفة الشمالية من المتوسط حلا للهروب من صواريخ روسيا وأمريكا وقذائف وتفجيرات داعش والجيش السوري، ولكن في المقابل هذا ما أحدث خللا بنيويا في البيت الأوربي وأدى لتهديدات للدول الأوربية

منفردة أو في ظل العباءة التكاملية، ما جعل هذه الدول تفكر جدية في اتباع سياسات وحلول للحد من الظاهرة وتداعياتها على الأمن الأوربي.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي تداعيات قضية اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوربي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية الضابطة لحدود هذا التساؤل المركزي وهي: ماذا نعني بأزمة اللاجئين السوريين؟

كيف كانت بداية تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا ولماذا تم اختيار اللاجئين السوريين لأوروبا بالذات؟

كيف تعامل الاتحاد الأوروبي أمنيا مع أزمة اللاجئين السوريين؟

وبعد طرح هذه الأسئلة الفرعية يتوجب علينا وضع فرضيات للدراسة تتمثل في:

الفرضية الأولى: شكّلت أزمة اللاجئين السوريين اختباراً حقيقياً للاتحاد الأوروبي كونه متناقضا بين مبادئه وممارسته الفعلية "الأمن و الهوية مقابل القيم الإنسانية".

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين تفجر أزمة اللاجئيين السوريين وصعود أحزاب اليمين المتطرف.

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي توضيحي لمفاهيم الدراسة.

المحور الثاني: بداية أزمة اللاجئين السوريين وتوجهم نحو أوروبا: "بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول".

المحور الثالث: البعد الأمني في قضية اللاجئين السوريين وتداعياته على الاتحاد الأوروبي.

المحور الرابع: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين: "ثلاثية الأمن والهوية والقيم الإنسانية".

المحور الأول

مدخل مفاهيمي توضيحي لمفاهيم الدراسة

سنحاول في بداية هذا المبحث إلقاء الضوء على مفهوم اللجوء والمصطلحات المساوقة له كالهجرة غير شرعية، إلا أن مصطلح اللجوء يختلف بشكل كبير على مصطلح الهجرة غير شرعية قانونيا وحتى انسانيا، فالأول مقنن وبدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين، في النصف الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم، وبلغت ذروتها يوم 25-05-1951، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وكانت مقتصرة على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام 1967، وسّع -بدرجة كبيرة- من نطاق الولاية المنوطة بالمفوضية، بعد أن انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم.

المطلب الأول: إيتمولوجيا مفهوم اللجوء

أ- اللجوء لغة:

مصدر الفعل لجأ: يقال إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ لجوءً وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم.

الالتجاء، لجوء: مصدر لجأ اسم.

حق اللجوء السياسي: حق الالتجاء والاحتماء ببلد لكل إنسان غادر بلده مكرها ومضطرا خوفا من الاضطهاد بسبب أفكاره وآرائه.

كلمة ملجأ asile مأخوذة من الإغريق حيث كانت تعني الحصانة الممنوحة لبعض الأفراد للإقامة في بعض المناطق المحددة.

ب- اللجوء اصطلاحا:

مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك حمل إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو احداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من اجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته.

وهو شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية، وكما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين، يعتبر اللاجئون أفرادا في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد واللاجئ عند بول فايس هو الشخص الذي –لأسباب سياسية- يوجد خارج دولة جنسيته أو -إذا كان عديم الجنسية- خارج دولة إقامته المعتادة ولا يتمتع بحماية أية حكومة، وبعبارة أخرى: أن توافر صفة اللاجئ في أحد الأشخاص رهن بتوافر عنصرين جوهريين :

- وجوده خارج دولته الأصل.
- وعدم تمتعه بالحماية الدبلوماسية لأية دولة.

بتعريف آخر يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد persons Vulnerable إما على أساس فردي بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ، وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.

وقد عرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بانه الحماية التي تمنحها دولة فوق اراضيها او فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية[1].

وقد عرفت المادة الاولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م إن اللاجئ كل شخص لا يستطيع العودة الى وطنه بسبب خوف له ما يبرره بسبب التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية[2].

وبالتالي فان حق اللجوء هو نوع من الحماية التي يؤمنها القانون الدولي للشخص الذي يعاني من الاضطهاد في وطنه جراء اختلافه مع النظام السياسي في المعتقد او المذهب أو الآراء السياسية.

وتجدر الإشارة الى توضيح معنى اللاجئ في التنظيم الدولي ، فاللاجئ هو "كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر؛ خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ"[3].

المطلب الثاني: المصطلحات المتداخلة مع مصطلح اللجوء

أ- الفرق بين المهاجر واللاجئ:

يجب التفرقة بين المهاجر واللاجئ، فالمهاجر يغادر بلده طواعية من أجل التماس حياة أفضل؛ ويتمتع بحماية دولته وإذا اختار أن يرجع إلى وطنه فسوف يستمر في حماية حكومته، بينما اللاجئون يغادرون بسبب ما يتعرضون له من التهديد بالاضطهاد، ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك؛ بمعنى أن المهاجر تظل علاقته طبيعية بدولته، بعكس اللاجئ فإنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي متى شاء، إلاّ عندما تسمح الأحوال السائدة في بلده بالعودة المأمونة[4].

ب-اللاجئ والمهاجر غير الشرعي أيُّ علاقة:

لاعتبارات سياسية وأخلاقية قد يختلط المصطلحين ويردفان في مصطلح واحد قصدا من طرف الدول المستقبلة اللاجئين، وأحيانا أزمة لجوء من بلد الى أخر تستغلها اطراف أخرى لضغوط على حكومات دول أخرى، فيتم تسييس اللجوء الذي هو حق قانوني تنص عليه المواثيق الدولية، ويصبح بذلك اللاجئ على أنه مهاجر غير شرعي ثم تتم أمننته ليصبح على شكل تهديد للأمن الوطني والمجتمعي، وقد يستغلها أشخاص من غير جنسية الدولة المصدرة للاجئين التي تحدث فيها الأزمة فينتحلون شخصيتها لدخول الى الدول المستقبلة للاجئين هروبا من معيشتهم داخل دولتهم الأصل. وتختلف تسميات المهاجرين غير الشرعيين التي تعني في أبسط معانيها حركة الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا بطرق غير قانونية وأحيانا خطرة جدا تعرض حياتهم للهلاك المباشر[5]، وتتعدد من الهجرة السرية الى الهجرة غير قانونية مرورا بالحراقة و انتهاءاً بغير النظامية، ونلاحظ أن السمة البارزة التي تجمع كل هذه التسميات هي عدم خضوها للرقابة القانونية والقيود الجمركية، إذ يتم انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحراقة"[6]، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

وتعتبر المفوضية الأوربية الهجرة غير الشرعية على أنها: "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[7].

واختلف السياسيون والإعلاميون في وصف طالبي الأمان والاستقرار: هل هم لاجئين أم مهاجرين[8]؟

وأجابت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على هذا السؤال : بأن هناك فرقا مهما بين المصطلحين، وبينت في موقعها على الإنترنت أن اللاجئين أشخاص تركوا بلدانهم خوفا على حياتهم وحريتهم من الصراع المسلح أو الاضطهاد والقمع بعدما وجدوا أنفسهم -في الغالب- في وضع خطر وظروف لا تُحتمل دفعتهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في الدول المجاورة، وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بهم دوليا بوصفهم لاجئين من حقهم الحصول على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى؛ لأن عودتهم إلى أوطانهم خطيرة جدا ويحتاجون إلى ملاذ آمن، وحرمانهم من اللجوء يعرضهم لعواقب مميتة[9].

ج- العلاقة بين النزوح واللجوء:

إن الفرق بين اللاجئين والنازحين هو كون أن اللاجئين وكما تم وصفهم سابقا بأنهم هم أشخاص عبروا حدودا دولية وقد كانوا معرضين لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، أما النازحون هم أشخاص لم يجتازوا حدودا دولية ولكنهم فروا أيضا من ديارهم لسبب من الأسباب...، قد يكونون استمروا في نفس دولتهم وقد يكونوا خرجوا لدولة أخرى لكن لم يتم احصاؤهم أو أخذ جوازاتهم عند عبور الحدود[10].

هذا ولا توجد اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. إلا أن القانون الدولي يحمي الأشخاص من النزوح ويوفر لهم الحماية عندما ينزحون بموجب مجموعة من القوانين، وهي[11]:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني؛
- القانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح؛
- المبادئ الإرشادية المتعلقة بالنزوح الداخلي التي تقوم على هذين القانونين، والتي توفر إرشادات مفيدة بشأن جوانب محددة للنزوح.

المحور الثاني

بداية أزمة اللاجئين السوريين وتوجهم نحو أوروبا:

"بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول"

يبدو أن نظرية الدومينو[*] في العلاقات الدولية قد أثبتت فاعليتها في الوطن العربي، فقطار ما يسمى بالحراك العربي الذي انطلق من تونس مرورا بليبيا إلى مصر إلى اليمن والبحرين والأن توقف في سوريا منذ مارس 2011، وكباقي ما عشته الدول العربية التي مسها الحراك العربي من دمار للبنية التحتية وخسائر بشرية بسبب التدخلات الخارجية وتشابك وتعقد الوضع الأمني الداخلي، فإن حالة الأزمة السورية أكثر تعقيدا وحدة وعنف من باقي الدول التي مسها قطار الحراك العربي، فسوريا حاليا هي ميدان لصراع أطراف داخلية وتنافسا للقوى الكبرى في النسق الدولي الذي تتزعمها روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى، ليس هذا فقط بل هي ملاذا أمننا للحركات المتطرفة

والارهابية فقد انشأت هذه الجماعات المتطرفة دولة اسمتها الدولة الاسلامية للعراق والشام "داعش"، وقد جعلت من سوريا مكانا لتعبئة الشعبية والحشد.

المطلب الأول: تفجر **أزمة اللاجئين السوريين وتدفقهم نحو أوروبا**

الفرع الأول: بداية أزمة اللاجئين السوريين

أضحت أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية، اذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين[12]، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ظل استمرار الصراع في سوريا، ويتوزع هؤلاء اللاجئين بين العديد من الدول المجاورة أنظر الصورة 1 التالية:

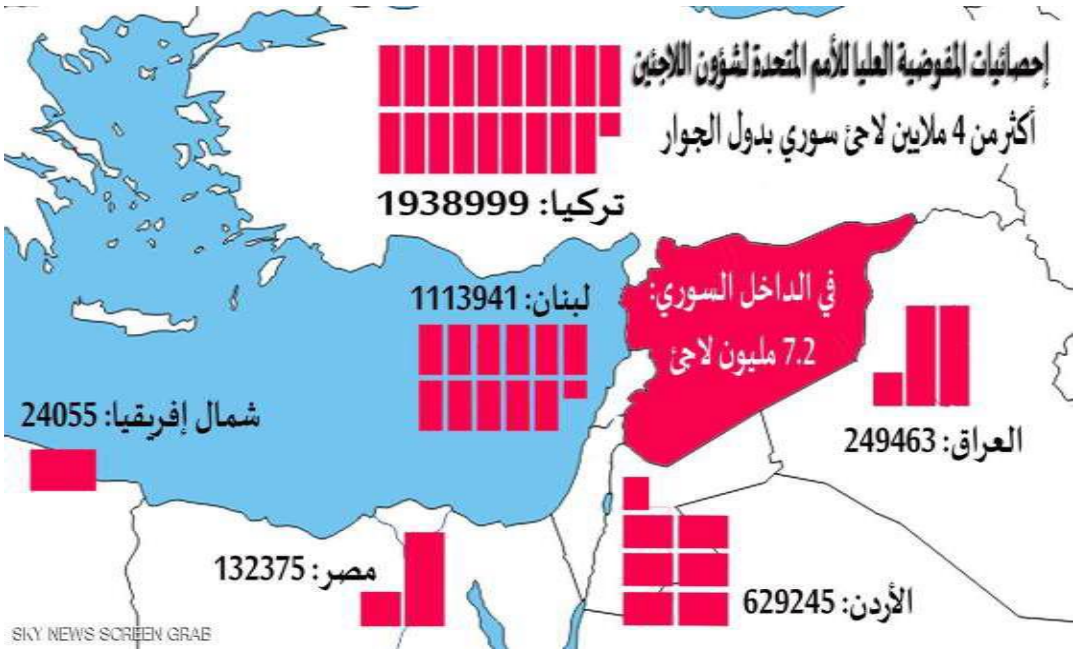

صورة 1 : تمثل توزيع اللاجئين السوريين داخل سوريا وفي دول الجوار.

المصدر ; المفوضة العليا للأمم، م، ش، ج.

هذا وقد بدأ اللاجئون السوريون بالنزوح الى البلدان المجاورة رغم أن هذه البلدان تعاني اقتصاديا على غرار الأردن ولبنان التي فتحت أبوابها للاجئين ودول شمال افريقيا، ومن المؤسف أن باقي الدول العربية الأخرى نادرةٌ ما فتحت أبوابها للاجئين السوريين، وفي مثل هذه الظروف العسيرة كان على دول الخليج والدول العربية استقبال اللاجئين السوريين بدون قيد أو شرط، وبغض النظر عن خلفيات المواقف من الصراع الدائر في سورية. وبذلك استوعبوا اللاجئين السوريين مسبقاً الخجل والخذول العربيين. لذا، تراهم يفضلون الأرجاء الأوروبية على الرحاب العربية، الا أن دروب الوصول إلى الأرضية الاوروبية التي تعتبر الحلم بالنسبة لكل لاجئ سوري صعبة للغاية، ذلك بسبب غياب الوسائل وكون البحر المتوسط الأكثر فتكا للمهاجرين الغير شرعيين واللاجئين وخاصة بعد الاستراتيجية العنيفة (سيتم تناول هذا الموضوع في المبحث القادم) التي طبقها الاتحاد الأوروبي في مواجهة جحافل اللاجئين في حدوده البرية والبحرية (انظر الصورة 2 التالية):

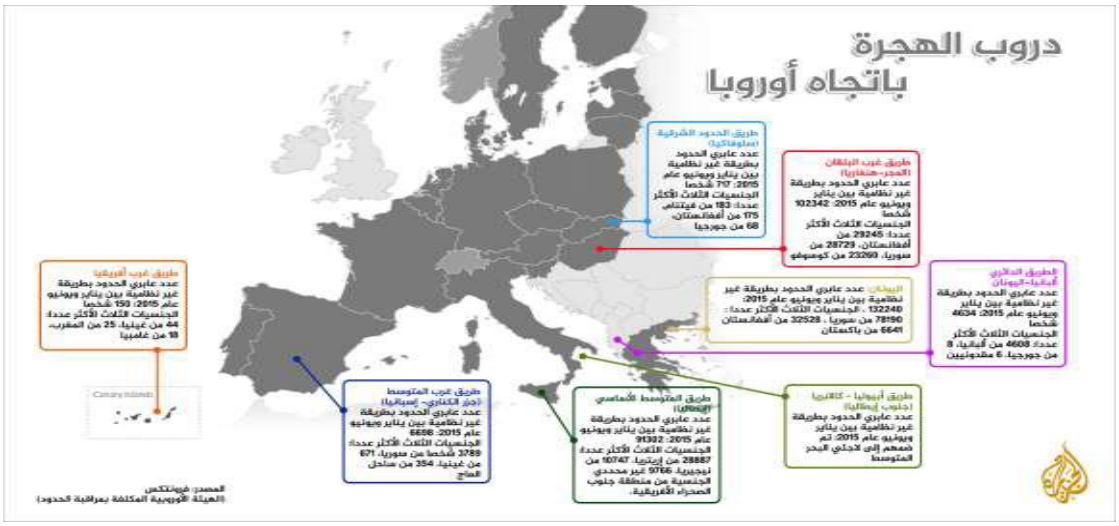

صورة 2: تمثل مخاطر الحدود البرية والبحرية التي تواجه اللاجئ والمهاجر الى أوروبا.

المصدر: فرونتكس: الهيئة الأوروبية المكلفة بمراقبة الحدود.

وفي عام 2015، بلغ عدد اللاجئين الذين ووصلوا في قوارب الموت إلى القارة الأوروبية، بطريقة غير شرعية، عن طريق اليونان 888 ألف[13] شخص بحسب بيانات منظمة فرونتكس[*] Frontex (هيئة الحدود الأوروبية ووكالة حرس السواحلEuropean Border and Coast Guard Agency) انظر الصورة رقم 3 الذي تمثل ارتفاع طالب اللجوء في الاتحاد الأوروبي ما بين عام 2016 الى غاية 2017.

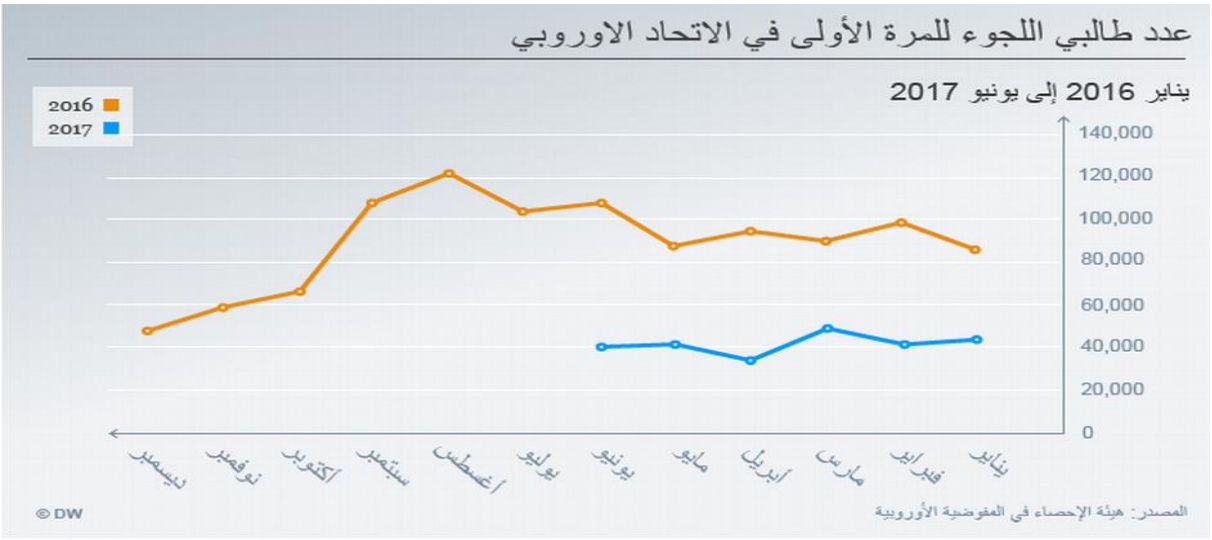

صورة 3: تمثل ارتفاع عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي من 2016-2017.

المصدر: هيئة الاحصاء في المفوضية الأوروبية.

ووصل عدد النازحين نتيجة الصراع المسلح في سوريا في السنوات الأخيرة مابين 2016-2018 تصل حتى أكثر من 12 مليون شخص (منهم 7.6 مليون نزحوا داخلياً، و4.1 مليون غادروا سوريا)، مما خلق أكبر موجة من اللاجئين تجتاح العالم بأسره، منذ موجة اللاجئين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، انظر الصورة 4 رقم :

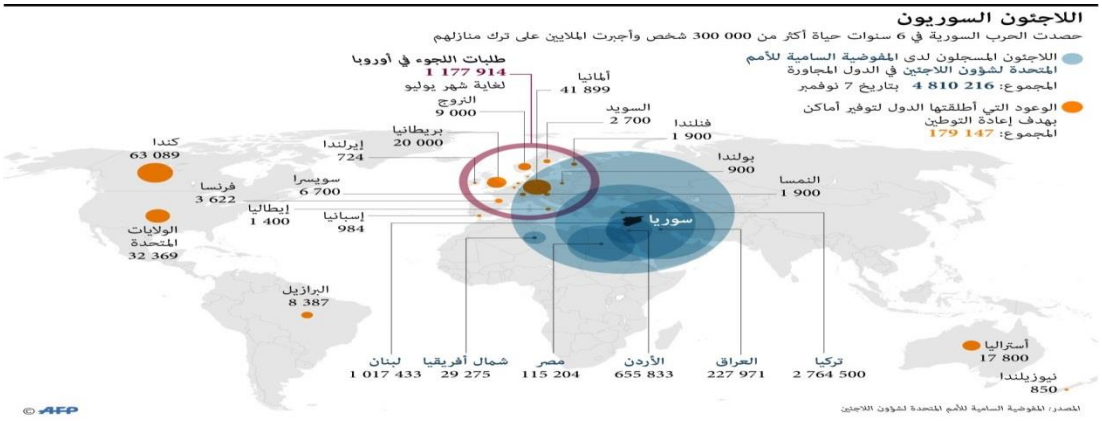

صورة 4 تمثل: توزيع اللاجئين السوريين عبر العالم لسنة 2017.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المطلب الثاني: معضلة اللاجئ السوري في أوربا من المُهدَّد الى المُهدِّد

يرى الأستاذ عبد النور بن عنتر في مقال له على مجلة العربي الجديد تحت عنوان: اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدِّد، أن اللاجئ السوري بمجرد عبوره المتوسط ووصوله للأراضي الأوروبية يتحول مفهوم اللاجئ من فئةٍ إلى أخرى، وفي ظرف زمني قياسي فاللاجئ السوري المُهدَّد لمَّا يصل إلى أوروبا يتحول إلى مُهدِّد، وذلك لاعتبارات سياسية ولأسباب عدة، فالنسبة للمقاربة البنائية فإن من بين أهم الأسباب التي جعلت أوروبا تتعامل مع اللاجئين السوريين على أنهم تهديد للأمن الأوروبي هي مسألة مدركات صانع القرار الأوروبي للمسألة في حد ذاتها هو الذي يحدد طبيعة تعامل الدولة مع ظاهرة سياسية معينة بوصفها تهديدا أم لا، ويقول الأستاذ عبد النور بن عنتر في هذا السياق أن: "المسألة، هنا، مسألة إدراك بالأساس، إلا أن للإدراك الكلمة الفصل، ذلك أن ما يهم ليس الواقع كما هو، وإنما مدركات هذا الواقع، أي هذا الأخير كما يراه المعنيون الأوروبيون في هذه الحالة. وتلعب الصور النمطية والمخزون التاريخي، وخصوصاً الأحداث الجارية (وتضخيماتها وتوظيفاتها السياسية والإعلامية) دوراً مهماً في عملية المدركات هذه وتوجيهها[14]".

الفرع الأول: أسباب تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا

يتساءل الكثيرون عن الأسباب التي تدفع آلاف اللاجئين السوريين إلى قطع مسافات طويلة من أجل اللجوء إلى أوروبا والمخاطرة بحياتهم.

ووفقاً لمسؤولة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المتحدثة باسم المفوضية ميليسا فليمينغ[15]، فإن هناك 6 أسبابا رئيسية وراء ذلك:

- **أولا**- اليأس وخاصة بالنسبة للسوريين مع دخول أزمة بلادهم عامها التاسع دون أي مؤشر على وجود حل في الأفق، فبالنسبة إلى اللاجئين السوريين إلى أوروبا فإن السبب الأول هو أنه لا وجود لمؤشرات على نهاية الحرب في سوريا، والأوضاع تزاد سوءا والخدمات مستمرة في انهيارها، ولذلك فإن الناس يواصلون الهرب، بينما أخذ اللاجئون في الدول المجاورة يفقدون الأمل بإمكانية عودتهم إلى بلادهم.

- أما السبب الثاني، فهو أن العيش كلاجئ في دول الجوار يعتبر بائسا بالنسبة إلى كثيرين منهم، خصوصا وأنه لا يسمح لهم بالعمل في تلك الدول الأمر الذي يدفعهم "عميقا" في بحر الفقر المدقع". حسب ما ذكرت صحيفة "الغارديان". وكان المكان الأول بالنسبة إلى ملايين اللاجئين السوريين بحثا عن الأمان هو دول الجوار، مثل تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، وقلة منهم كان بإمكانها أن تدفع إيجارا رغم اكتظاظ البيوت المستأجرة، ونظرا لعدم توفر العمل فقد تآكلت الأموال التي كانت بحوزة القلة منهم، ولم يعد بإمكانهم دفع إيجار البيوت ولا حتى المواد الأساسية للاستمرار.

- أما ثالث الأسباب فهو أنه لا توجد مساعدات دولية كافية لمساعدة اللاجئين في تلك الدول، ويرجع سبب عدم توافر تلك المساعدات إلى أن المشكلة كبيرة جدا وتفوق قدرة هيئات الإغاثة الدولية على المساعدة، كما أن المشكلة مستمرة على مدى سنوات ولا أفق لحلها حتى الآن، فكثير من اللاجئين لم يعد لديه الرعاية الصحية الضرورية، وجاءت الاقتطاعات في المساعدات بالنسبة إلى كثيرين منهم كالقشة التي قصمت ظهر البعير. وبحسب الهيئة فإن 60 في المائة من اللاجئين يعانون من أمراض مزمنة، وأصبحوا بلا علاج، مع العلم أن نسبة هؤلاء عام 2014 لم تزد على 23 في المائة فقط.

- دراسة الأطفال شكلت سببا آخر للجوء إلى أوروبا، ذلك أنه على مدى أكثر من 4 سنوات على بدء الأحداث في سوريا فقد الأطفال إمكانية متابعة تحصيلهم العلمي، ولا يوجد في دول اللجوء المجاورة موارد وفرص لتعليم الأطفال. ففي الأردن يوجد نحو 90 ألف طفل سوري من دون تعليم رسمي، بينما ترك 20 في المائة المدارس طلبا للعمل وأجبرت الفتيات على الزواج في سن صغيرة، وسيصل عدد الأطفال السوريين من دون دراسة خلال العام المقبل إلى نحو 200 ألف طفل، بينما فقد طلبة الجامعات أي فرصة بالالتحاق بالدراسة الجامعية.

- سبب آخر وراء اللجوء إلى أوروبا يكمن في أن دول اللجوء المجاورة من دون دعم دولي مناسب أخذت تفرض قيودا جديدة على اللاجئين، باعتبار أن اللاجئين زادوا من أعباء الدول التي تعاني أصلا من أوضاع اقتصادية صعبة.

- نقص التمويل حيث تعاني برامج المساعدات للاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة من نقص حاد في التمويل، والذي يعني تخفيضات في المساعدات الغذائية لآلاف اللاجئين، مما يشكل سببا رئيسيا لمغادرة العديد منهم الأردن.

المحور الثالث

البعد الأمني لقضية اللاجئين السوريين وتداعياته على الاتحاد الأوروبي

شهد الاتحاد الأوروبي موجة من المهاجرين تعدّ الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وتقدر أعدادهم بمئات الآلاف، وصاحبتها عشرات من المآسي الإنسانية الفظيعة، وقد احتل اللاجئون السوريون عناوينها العريضة، بعدما انقطعت بهم سبل الحياة في بلادهم وبلاد اللجوء الأول في تركيا والأردن ولبنان ومصر.

وتتباين مواقف الدول الأوروبية من لجوء السوريين، فبعضها ينظر إليها من زاوية أمنية، وبعضها الآخر يراها تهديدًا ديموغرافيًا وإخلالًا بالتركيبة السكانية لدول الاتحاد الأوروبي. لذا تبدو أوروبا اليوم

متفرقة وعاجزة عن التفاعل مع أزمة اللاجئين ما بين مناهض وآخر مرحب، ولكل منهم أسبابه ومبرراته[16].

وتعتبر القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين، فقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أفريل 2011 وأوت2015 يبلغ 441,25 ألف. وارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد (بين أفريل 2014 وأوت 2015) بواقع 286,1 ألف، بنسبة زيادة تصل إلى 184%، ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى 441,25 ألف مقابل 155.16 ألف، لتقترب الزيادة من ضعفي عدد اللاجئين بالقارة منذ بداية الأزمة. وتشير دراسات أخرى ميدانية إلى تضاعف الأرقام أكثر من أربعة أضعاف من 220 ألف وافد في 2014 إلى قرابة 900 ألف وافد خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2015.

وتشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل عام وقضية اللجوء السوري بشكل خاص أنواعًا متعددة من التشابك والتداخل والتعقيد، سواء بين السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي...إلخ، وسواءً بين الوطني والإقليمي والدولي، وفى هذا السياق بصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال 2015؛ إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية "Frontex" إلى وصول 630 ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال الشهور التسعة الأولى من 2015. وقد أثارت هذه الأزمة ردود فعل متنوعة داخل القارة الأوروبية، بين مرحب باللاجئين أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.

وبالإضافة إلى القيود المفروضة على الحدود الأوروبية، وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً إجراءات أخرى مثل اتفاقيات مع بلدان المنشأ والعبور لمنع رحلات الهجرة واستخدام الاعتقال بمثابة رادع واتفاقيات إعادة القبول لتسهيل عودة المهاجرين غير النظاميين إلى البلدان المجاورة. ومع ذلك وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من دخول اللاجئين والمهاجرين في مناطق معينة، لا يكف الناس عن محاولة دخول أوروبا ويغيرون مساراتهم وفقاً لذلك وأحياناً يغيرون وجهاتهم إلى دول أوروبية أخرى[17]. أثبتت أزمة اللاجئين الكثير من المخاوف في قطاع عريض داخل دول الاتحاد خصوصاً أوروبا الشرقية، ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن أزمة اليونان الاقتصادية عن نمط متوحش من الكراهية جسدته جماعات فاشية مثل" الفجر الذهبي"، والتي برزت فجأة لتباشر هجماتها القاتلة وعمليات الترويع. حتى في ألمانيا بات الاعتداء على مساكن اللاجئين حدثا اعتياديا تقريبا، بينما تواصل جماعات يمينية مظاهراتها ضد اللجوء.

بالإضافة إلى تعرض اللاجئين والمهاجرين بانتظام لانتهاكات حقوقية واسعة النطاق من قبل المسؤولين على بعض الحدود الأوروبية، وتضمن ذلك عمليات الصد والطرد والإعادة غير النظامية للاجئين أو المهاجرين للبلدان المجاورة لحدود الدولة التي يسعون لدخولها دون إجراء أي شكل من أشكال الفحص الفردي أو رفض طالبي الحماية الدولية من على الحدود. ولا يتوقف الأمر عند احتمالية التسبب في الترحيل القسري المباشر أو غير المباشر بل تنتهك عمليات الصد والطرد هذه أيضاً حظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعمليات الترحيل الجماعية لغير المواطنين. ففي 2014، أفاد مكتب مفوضية

الأمم المتحدة السامية للاجئين في اليونان بتوثيقه مزاعم ذات مصداقية بوقوع نحو 152 عملية صد وطرد في عامي 2013 و2014[18].

المحور الرابع

استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين

"ازدواجية المعايير الأمن والهوية مقابل القيم الانسانية"

تعد دول الاتحاد الأوربي الوجهة الأولى للمهجرين وطالبي اللجوء من الشعب السوري نظرا للقرب الجغرافي وتوفر شروط العيش الكريم من أمن وسلم وظروف اجتماعية وصحية مناسبة، لكن تزايد موجات الهجرة واللجوء السوري إلى دول الاتحاد الأوربي شكل تهديدا أمنيا للبيت الأوربي على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وحتى الهوياتية والقيمية من انتشار للإسلام وارتفاع عدد المسلمين من الجنسية الأوربية، وتهديد للجنس الآري الأوربي وهذا ما جعل الدول الأوربية تعتمد سياسات للتعامل مع قضية اللاجئين وهذا ما سنحاول إيراده في هذا المحور.

المطلب الأول: السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي تجاه قضية اللاجئين السوريين

لقد عصفت أزمة اللاجئين الجدد بأوروبا كلها، لأنها شكّلت فشلاً طويل الأمد في السياسة العامة للاتحاد في حزمة من القضايا في فترات متتابعة؛ فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يُعتبر من أكثر المهام تعقيداً، والتي يتوجَّب على الأوروبيين مواجهتها بشكلٍ مشترك، لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، ولذلك اجتاحتهم على قدم المساواة الأزمة التي خلقها هذا الفشل الذي اختلفت درجته من دولة لأخرى، خاصة مع صعوبة تنظيم تقاسم الأعباء بشكل متوازن بين الدول الأعضاء.

ولعلى من بين أهم التداعيات الأمنية التي خلفتها أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي نذكر:

الفرع الأول: الانقسام الأوروبي

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد، وهذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بـ: "أوروبا الشرقية". في المقابل، تتزعم ألمانيا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت.

لقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله. ففي 19 أوت 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي ألكسندر

فوتشيتش الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية. فيما وصف الرئيس المجري، يانوش أدير، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده بـ"الحصار"، ومن جهتها، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها. وعقد رئيس الحكومة بويكو بوريسوف ووزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية والمخابرات اجتماعا طارئاً، ناقشوا خلاله تحذير وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داشيتش من اتجاه اللاجئين إلى بلغاريا وكرواتيا عند إغلاق الحدود المجرية في وجههم، أما رئيس الحكومة التشيكي بوهوسلاف سوبوتكا، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين[19].

الفرع الثاني:اليمين وورقة اللاجئين

يأتي ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى أوروبا على نحو غير مسبوق، في ظل تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا، التي تشجع على معادة المهاجرين، وتدعو لطردهم، ومن مظاهر تنامي قوة اليمين المتطرف في أوروبا الإعلان عن تشكيل تكتل يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي برئاسة زعيمة حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي اليميني المتطرف مارين لوبان. ومن بين أبرز الأحزاب التي انضمت إلى التكتل حزب الحرية النمساوي، والرابطة الإيطالية الشمالية، إضافة إلى حزب فلامس البلجيكي[20].

لقد حولت الأحزاب السياسية المتناحرة في الدول الغربية قضية اللاجئين إلى لعبة سياسية، يستخدمها السياسيون المعارضين، ربما اليمين على وجه الخصوص، كورقة ضغط لجني مكاسب سياسية لهم؛ وقد حدث ذلك في العديد من الدول. فقد ووجه موقف الحكومة الألمانية بمساندة قضية اللاجئين السوريين، بتحديات سياسية، وانقسام كبير في الداخل الألماني، حيث واجهت ميركل مطالب متزايدة من الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تترأسه، ومن الحزب المسيحي الاجتماعي الحاكم بولاية بافاريا الجنوبية، بأهمية تعديل سياستها الحالية تجاه اللاجئين، ويبدو أن الحكومة الألمانية أخذت تتأثر بهذا الضغط السياسية، في ظل مطالبات حزب المعارضة وتمسكه بإلغاء حق اللاجئين السوريين في جمع الشمل[21].

بينما في بريطانيا، فقد رفضت بداية المشاركة في الخطة الأوروبية الموحدة التي تقضي باستضافة المهاجرين السوريين في أوروبا، ولحفظ ماء الوجه أعلنت أنها ستخصص نحو مليار جنيه إسترليني مساعدات إنسانية لهؤلاء اللاجئين، واعتبر ذلك سياسية مربكة ومخجلة للحكومة تجاه الأزمة السورية. أما السويد فالمعارضة اليمينية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي، لا تكف عن انتقاد سياسة الحكومة تجاه اللاجئين الذين بلغ عدد طالبات اللجوء فيها نحو ٥٦ ألفًا مع نهاية 2015، وأضحى تدفق اللاجئين الأجانب والسوريين مشكلة بين الحكومة والمعارضة[22].

وفي هولندا، الحكومة الهولندية اليمينية بدأت مؤخرًا تنتجه نهجًا لا إنسانياً للضغط على اللّاجئين المقيمين على أراضيها، ودفعهم لتركها، ويواجه سياساتها تلك اليسار الهولندي المعارض لها، وقد دعت أحزاب الائتلاف إلى تنفيذ سياسة التقشف الصارمة في عملية قبول اللاجئين، ومن ذلك خفض الامتيازات والمساعدات المقدمة للاجئين بما فيها إلغاء امتياز إعطاء الأولوية للاجئين على قائمة الانتظار

للسكن الاجتماعي. خاصة مع إهمال عملية الإدماج حيث ثبت فشل ثلثي المهاجرين واللاجئين الذين خضعوا لفحص الاندماج بعد مرور ثلاث سنوات على وجودهم في البلاد[23].

الخاتمة:

من خلال استعراض مختلف عناصر المحاور المشكّلة لموضوع المقال: تداعيّات أزّمة اللّاجئين السّوريين على أمّن الاتحاد الأوروبي "التّحدي والاستجابة"، نصل الى النتائج التي نوردها على النحو التالي:

1- شكل النزاع السوري حدثا تاريخيا لكل أطياف الشعب السوري، حيث تعرض الشعب للتفكك والتشتت واليأس ما جعله يرى في الضفة الشمالية للمتوسط ملاذا للحروب من ويلات الحرب التي لا تزال تحصد الأرواح وعرفت تصعيدا غير مسبوق بدخول أطراف إقليمية ودولية.

2- تعد دول الاتحاد الأوربي الوجهة الأولى لطلب اللجوء للشعب السوري ظنا منه بالقيم الديمقراطية والمساواة المجتمعية لمختلف الفئات والأقليات والأجناس والأعراق المقيمة به.

3- تعرض اللاجئون السوريين لسياسات القمع والمعاملة القاسية بالإضافة على الهجومات والطرد من متطرفين وجماعات متعصبة.

4- إنّ الإجراءات التي تنتهجها الدول الأوروبية، سواء في تعاملها الجماعي عبر المفوضية أو عبر سياستها المنفردة، في تعاملها مع اللاجئين السوريين لم تحقق الأهداف المرجوة ، نظرًا لثلاثة عوامل:

5- أولها تباين وجهات النظر الأوروبية في كيفية التعاطي مع الحالة.

6- وثانيها، تركيز جُل الجهود الأوروبية على الحلول الأمنية والعسكرية، كإنشاء معسكرات احتجاز/ اعتقال، وتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعقُّب اللاجئين وترحيلهم بالقوة.

7- وثالثها التعامل مع مظاهر ونتائج الحالة دون التطرق إلى الأسباب والعوامل الحقيقية وراء تفاقمها.

8- إنّ الأمر يتطلب نشوء ثقافة جديدة، تقبل الأجنبي المستقر والوصول إلى المواطنة الثقافية.

الهوامش:

(1) وليد خالد الربيع، بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي و القانون الدولي دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية ع 72، س 23، ص532.

(2) وائل انور بندق، الاقليات وحقوق الانسان، دار نينوى، سوريا، ط2 ، 2009م، ص 228.

(3) علي بوكريطة، الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية "سوريا نموذجا"، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص: 190.

(4) الصرابي، يحيى علي، حق الهجرة واللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، صحيفة 26سبتمبر، ع 1496(2010)، من الموقع: http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49129

(5) عبد المالك بلغربي، استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص: 779.

(6) عبد النور ناجي، الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي. الملتقى الدولي الأولي: الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص119.

(7) عبد اللطيف محمود، الهجرة و تهديد الامن القومي العربي. القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص 14.

(8) عبد المالك بلغربي، استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، مرجع سبق ذكره، ص 780.

(9) محمد عيادي، اللاجئون وأوروبا "أزمة القوانين وجبهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟.، الجزيرة نت، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F9%2F15%2F.

(10) ناصر الغزالي، تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريين في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر).سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012، ص 29-30.

(11) تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللاجئون والنازحون . على الموقع : https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm.

(*) نظرية الدومينو (Domino Theory): تفترض هذه النظرية وجود قوة قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزز انتشار أثر الموجة.

وتعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير ما في دولة ما. وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى أن ارتفاع وانخفاض درجة الديموقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدي جيرانها من الدول. ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييراً مماثلاً في الدول المجاورة لها، بما يشبه أثر العدوى.

(12) حسن علي أحمد إسماعيل، اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016، ص 10.

(13) هشام داود الغنجة وأمال خالي، أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص 1167.

(*) فرونتكس M Frontex وكالة أوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، يقع مقرها بمدينة وارسو البولندية، تركز عملها على مكافحة الهجرة السرية، ومنع تجارة البشر، ووقف تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا، تأسست فرونتيكس في 26 أكتوبر الأول عام 2004 بهدف تنسيق التعاون العملياتي بين دول الاتحاد الأوروبي لحماية حدودها الخارجية، وجاء إنشائها بناءاً على مشروع لوزارة الداخلية الألمانية استهدف التنسيق بين إدارات حرس الحدود وخفر السواحل والجمارك بكل دول الاتحاد الأوروبي، وتسريع تبادل المعلومات فيما بينها لتفعيل مكافحة الهجرة غير الشرعية، للمزيد أنظر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/11/27/%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%B3

(14) عبد النور بن عنتر، اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدِّد، مجلة العربي الجديد، على الموقع التالي: www.alaraby.co.uk/opinion/2016/5/13/اللاجئ-من-المهدد-إلى-المهدد-1.

(15) سميرة ناصري وإنصاف عمران، اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدولة المستقبلة، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016، ص 109.

(16) عبدالله تركماني، واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم، ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار"، على الموقع التالي:

https://harmoon.org/archives/2771.

(17) هاني سليمان، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع التالي:

http://www.acrseg.org/40345.

(18) هاني سليمان، مرجع سابق، ص9.

(19) Ibid,6 .

(20) هاني سلمان، مرجع سابق، ص4.

(21) المرجع نفسه، ص 5.

(22) ميرفت عوف، 6 نماذج توضح: كيف يتم استغلال قضية اللاجئين في المعارك السياسية الداخلية في الدول الغربية؟ ص : 2، على الموقع التالي:

http://www.sasapost.com/the-exploitation-of-the-refugee-issue.

(23) ميرفت عوف، مرجع سابق، ص 2.